الأمم المتحدة

A/56/261

الجمعية العامة

Distr.: General
1 August 2001

Original: Arabic

الدورة السادسة والخمسون

البنود ٤٣ و ١٠١ و ١٣٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تعدد اللغات

المسائل المتصلة بالإعلام

خطة المؤتمرات

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لشهر تموز/يوليه ٢٠٠١، وباسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أتشرف بإبلاغكم بقلق المجموعة العربية الشديد من تردي مستوى تقديم خدمات اللغة العربية في إطار خدمات المؤتمرات وأنشطة الأمم المتحدة الإعلامية ذات الصلة. إن هذا التراجع يؤكد على التمييز في المعاملة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، بين اللغات الرسمية من جهة، ولغتي العمل، وبالأخص اللغة الانكليزية، من جهة أخرى.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٤٣ و ١٠١ و ١٣٦ من جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر
السفير
المندوب الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
(رئيس المجموعة العربية)

* A/56/150.

070801 070801 01-48558 (A)
0148558

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

انطلاقا من إيمان المجموعة العربية بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة ممثلة بالأمين العام لن تدخر جهدا لتحقيق أهداف وتطلعات كافة الوفود الأعضاء في الأمم المتحدة، وذلك بتسخير جميع الوسائل والإمكانات اللازمة لتذليل أي عقبات تحول دون وصول الدول الأعضاء للغايات المنشودة التي تتطلع إليها، ومن ضمنها الاستفادة المثلى من خدمات اللغة العربية في مجمل منظومة الأمم المتحدة، وبالنظر إلى ما آلت إليه أوضاع اللغة العربية في الأمم المتحدة بالاستناد إلى الوقائع والحقائق التي تتجلى يوما بعد يوم، والتي ما انفكت تتعاظم بشكل أصبح يثير القلق والتساؤل في آن واحد، فقد ارتأت المجموعة العربية ضرورة معالجة هذا التدهور الملموس المتعلق بمستوى خدمات اللغة العربية بما فيها خدمات الترجمة التحريرية والشفهية في كافة أنشطة الأمم المتحدة وبجميع هيئاتها، ولذلك تود المجموعة العربية سرد بعض الشواغل النابعة من الحقائق والوقائع اليومية التي تدلل على عمق تلك المشكلة ليتم وضع الحلول المناسبة لها، من قِبَل الجهات المختصة في الأمانة العامة، ونقدم لكم فيما يلي بعض هذه الشواغل:

أولا – تعتبر اللغة العربية لغة عمل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التي يتحدث جميع أعضائها اللغة العربية، ومع ذلك يلاحظ أن نسبة المنشورات الصادرة عن الإسكوا باللغة العربية تقل عن ٥٠ في المائة. **ولذلك نطالب الأمين العام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان نشر جميع منشورات هذه اللجنة باللغة العربية.**

ثانيا – نلاحظ عدم التزام الأمانة العامة بالمصطلحات الفنية المنصوص عليها في قرارات الهيئات الرئيسية عند إعداد تقارير الأمين العام وتقديمها إلى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وذلك تجاهلا للمضمون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفني لهذه المصطلحات، وما يترتب على ذلك من انعكاسات سيئة على المصالح الوطنية للدول الأعضاء.

ثالثا – نود أن نذّكر بأن الفقرة ٥ من الجزء الثالث من القرار ٥٥/٢٢٢ المعنون ”المسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات“ تؤكد على ضرورة عدم منح أي استثناء من قاعدة وجوب توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية، وتشدد على مبدأ وجوب توزيع جميع الوثائق بكل اللغات الرسمية قبل إتاحتها على موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية. وتلاحظ المجموعة العربية تجاهل المسؤولين في الأمانة العامة لهذه القاعدة، وذلك من خلال إحالة الوفود إلى النسخ الالكترونية لتقارير الأمين العام والهيئات المنبثقة عن الأمم المتحدة، وذلك لاتخاذ قرار بخصوص هذه التقارير، ومما لا شك فيه أن ذلك يشكل تجاهلا لهذه الولاية ولقاعدة المساواة بين اللغات الرسمية الست وللقرار ٥٠/١١، وكذلك لقاعدة الأسابيع الستة لتوزيع وثائق الأمم المتحدة. **لذلك تطلب المجموعة العربية مراعاة هذه القاعدة ولفت انتباه موظفي الأمانة العامة لضرورة الاحترام الدقيق لها.**

رابعا – تقتضي معاملة اللغة العربية، كإحدى اللغات الرسمية، في الأمم المتحدة أن تبذل الأمانة العامة أقصى الجهود لتأمين جميع الكوادر البشرية الفنية المؤهلة من المترجمين الشفويين والتحريريين الذين تتوافر لديهم الخبرة والكفاءة اللازمة للتقيد بقواعد اللغة العربية والمصطلحات الفنية المستخدمة والعمل على توجيه المسؤولين بقسمي ترجمة اللغة العربية الشفهية والتحريرية إلى ضرورة ترجمة المعاني وليس المفردات وتوحيد المصطلحات المستخدمة في

دوائر الترجمة العربية في منظومة الأمم المتحدة عملا بالقرار ٥٤/٢٤٨.

خامسا - نطالب الأمين العام بالعودة إلى إصدار ملاحق وثائق الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وبصورة متزامنة، وتوجيه المسؤولين في الأمانة العامة إلى معاملة اللغات الرسمية الست على قدم المساواة وعدم ممارسة الانتقائية في إصدار وتوزيع هذه الملاحق.

سادسا - أصبح من الملاحظ عدم اكتراث الأمانة العامة بترجمة عدد من وثائق الأمم المتحدة إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وبالتحديد الوثائق التي يطلب تعميمها في إطار بنود جدول أعمال الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالأخص عندما يزيد عدد صفحاتها على عشرين صفحة، ومن أمثلة ذلك الوثائق الكبيرة الصادرة عن قمة عدم الانحياز. كما تقدم الوثيقة A/56/89-E/2001/89، وهي رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نموذجا آخر لهذا التجاهل حيث اكتفت الأمانة بترجمة طلب توزيع الوثيقة فقط إلى اللغات الرسمية الست متجاهلة الولايات التشريعية التي تطالب بتوزيع جميع وثائق الأمم المتحدة باللغات الرسمية الست. وتفاديا لعدم تكرار مثل هذه الحالات ننتظر من **الأمين العام إصدار التوجيهات اللازمة لضمان التزام الأمانة العامة بترجمة جميع وثائق الأمم المتحدة إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وبشكل متزامن، بما فيها الوثائق التي يطلب تعميمها في إطار بنود الهيئات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة، مهما بلغ حجمها.**

سابعا - وفقا للمادة ٧٨ والمادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة يتعين على الأمانة العامة أن توزع على جميع الوفود مشاريع القرارات والمقررات في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة، وغني عن القول ضرورة أن تقدم هذه المشاريع باللغات الرسمية الست قبل اعتمادها. ومراعاة لتلك الأحكام نحث الأمين العام والمسؤولين القائمين على ذلك في الأمانة العامة على الالتزام بتطبيق قاعدة **عدم توزيع مشاريع القرارات والمقررات وعدم تقديم أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات اللجان ما لم تكن قد عممت نسخ منها، باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة بشكل متزامن، على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة، الأمر الذي يضمن احترام تطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة.**

ثامنا - تقضي المادة ٥٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة بإعداد محاضر حرفية أو موجزة بلغات الأمم المتحدة بالسرعة الممكنة. إلا أنه من الملاحظ تأخر الأمانة الواضح في إصدار هذه المحاضر في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. لذلك **نطالب الأمين العام بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام تطبيق المادة ٥٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة وإصدار هذه المحاضر باللغات الرسمية الست بشكل متزامن وبالسرعة اللازمة.**

تاسعا - تقضي المادة ٥٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة بأن يبلغ الأمين العام القرارات التي تتخذها الجمعية العامة إلى أعضاء الأمم المتحدة في غضون خمسة عشر يوما من اختتام الدورة. وقد لاحظت المجموعة العربية التجاوز الحاد لهذه القاعدة، حتى أنها أصبحت قاعدة غير مطبقة من قِبَل الأمانة العامة، ونخص بالذكر القرارات المفردة قبل تجميعها في مجلد. ولذلك **نطالب الأمين العام بضمان الالتزام بتطبيق القاعدة ٥٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة وإبلاغ قرارات الجمعية العامة إلى أعضاء الأمم المتحدة في غضون خمسة عشر يوما من اختتام الدورة،**

وبالتحديد القرارات المفردة قبل تجميعها في مجلد، وذلك باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وبشكل متزامن، عملا بقرار الجمعية العامة ٥٠/١١ والذي تذكِّر الفقرة ٦ منه بضرورة التوزيع المتزامن للوثائق الصادرة باللغات الرسمية.

عاشرا - مع الاعتراف بأنه لا بد من حدوث أخطاء مطبعية وغير إرادية إلا أنه أصبح من الواضح ارتفاع نسبة الأخطاء في ترجمة الوثائق إلى اللغة العربية، وأحد أسباب ذلك هو ازدياد نسبة الاعتماد على المراجعة الذاتية وعدم تخصيص العدد الكافي من المراجعين. وقد لفتت الجمعية العامة، في أكثر من مناسبة، انتباه الأمانة العامة إلى ذلك. ووفقا لذلك **نطالب الأمين العام بإيلاء الاهتمام اللازم لوظائف المراجعين اللغويين وتضييق نطاق الاعتماد على المراجعة الذاتية إلى أقصى الحدود.**

حادي عشر - نؤكد على أهمية وجود موظفين متخصصين لخدمات اللغة العربية في مكتبة داغ همرشولد وذلك لتصنيف وتسجيل وحفظ المراجع والوثائق باللغة العربية وتسهيل استخدام الوفود لها. وكذلك على أهمية إثراء مقتنيات المكتبة من المراجع والمؤلفات باللغة العربية في مختلف المجالات.

ثاني عشر - في إطار إيمان المجموعة العربية بمبدأ تعدد اللغات، وضرورة اضطلاع إدارة الإعلام بولاياتها المتمثلة في نشر وتوفير المعلومات عن الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة رقم A/AC.198/2001/8 والذي ذُكر في الفقرة ٧ منه ''أن التقدم المحرز في تطوير موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بلغات متعددة كان أقل من المتوقع بسبب انعدام الخبرات والمواد بالنسبة للغات غير لغتي العمل في الأمانة العامة''. كما أشارت الفقرة ٨ منه إلى حاجة إدارة الإعلام إلى قاعدة ثابتة من الموظفين والموارد لضمان تعهد هذا الموقع وتعزيزه بصورة منتظمة، كما تعترف نفس الفقرة بالحاجة إلى إجراء دراسة للتأكد من الاحتياجات من حيث الموظفين والتكنولوجيا والمضمون في سبيل تحقيق تطوير حقيقي لموقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بلغات متعددة، كما ذكرت الفقرة. وتشير المجموعة العربية في هذا الصدد إلى الوثيقة رقم A/AC.198/2001/L.3 المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١، المعتمدة في إطار لجنة الإعلام، والمتضمنة توصية اللجنة إلى الجمعية باعتماد مشروع القرار الوارد في تلك الوثيقة. ونشير بالتحديد إلى الجزء الثالث المعنون ''تعدد اللغات والإعلام''، حيث طلبت الفقرة ١٨ من الأمين العام أن يكفل لإدارة شؤون الإعلام قواما كافيا من الموظفين بجميع اللغات الرسمية المستعملة في الأمم المتحدة لإنجاز جميع أنشطتها. وذكّرت الفقرة ١٩ من نفس الجزء بضرورة إدراج أهمية استخدام اللغات الرسمية الست جميعها في أنشطة إدارة شؤون الإعلام في اقتراحات الميزانية الخاصة بها في المستقبل. كما طلبت الفقرة ٢٠ من إدارة شؤون الإعلام التقدم بتوصيات محددة من أجل تحقيق هدف توفير جميع الوثائق الحالية على مواقع الشبكة بجميع اللغات الرسمية المستعملة في المنظمة. وكنا نأمل في هذا الصدد أن يأخذ مقترح الأمين العام بشأن ميزانية إدارة شؤون الإعلام بعين الاعتبار إعادة تأكيد لجنة الإعلام على أهمية المساواة بين اللغات الرسمية الست في مواقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية استجابة للقرارات ذات الصلة المتعلقة بإدارة شؤون الإعلام، والتي تطالب بتحقيق هذه المساواة ولذلك **نتمنى من الأمين العام تدارك هذا الخلل بالسرعة اللازمة، وذلك من خلال اقتراح جميع الاحتياجات من الموارد المالية والبشرية اللازمة لمعالجة جميع الشواغل المتعلقة بالمساواة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، أو من خلال إعادة تخصيص هذه الموارد بين**

مواقع الشبكة باللغات الرسمية الست بطريقة تضمن تحقيق هذه المساواة.

إن الإيمان بمبدأ تعدد اللغات في الأمم المتحدة كمنظمة عالمية الطابع تمثل التنوع الحضاري والهويات الثقافية المتعددة للأمم المتحدة يقتضي أن يكون مبدأ المساواة بين اللغات نهجا ثابتا في الأمم المتحدة تلتزم به الأمانة العامة نصا وروحا.